تحليل وضع دول حوض النيل في ضوء مؤشر النمو الاحتوائي

هدى حسن على (*)

يعد مفهوم النمو الإحتوائى من أحدث مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية المطروحة على الساحة الاقتصادية، فقد كان Justin Lin أول من تناول هذا المفهوم فى عام ٢٠٠٤ فى دراسة بعنوان "Development Strategies for Inclusive Growth in Developing Asia."، وتبعه فى عام ٢٠٠٦ S.Narayan فى دراسة بعنوان "India's Economy: Constraints to Inclusive Growth."، ثم توالت العديد من الدراسات كإمتداد للدراسات السابقة، ولوحظ أن تطبيقات تلك الدراسات كانت معظمها على الدول الآسيوية وخاصة دول النمور الآسيوية، بالإضافة إلى بعض الدول منخفضة ومتوسطة الدخل مثل زامبيا والفلبين، ثم أخذت المؤسسات الدولية فى تبنى هذا المفهوم حيث اتجه البنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة إلى طرح عدد من الدراسات المتعلقة بمفهوم النمو الإحتوائى مع تطبيق مزيد من الدراسات الميدانية لمفهوم النمو الإحتوائى على عدد من الدول بعضها فى آسيا وبعضها فى أفريقيا.[١]

وتتعدد المفاهيم المختلفة للنمو الإحتوائي، وعلى الرغم من إهتمام الأبحاث والدراسات المتزايد بمفهوم النمو الإحتوائي إلاَّ أنها لم تجتمع فيما بينها على تعريف محدد، ومن بين أكثر التعريفات شيوعًا للنمو الإحتوائي ما يلي:

١. **تعريف البنك الدولي:** يُعرّف النمو الإحتوائي وفقًا للبنك الدولي على أنه "الحد من الفقر بشكل مستمر والذى يتطلب أن يشارك ويستفيد السواد الأعظم من القوى العاملة من النمو الاقتصادي"، ولكي يضمن هذه الإستدامة فلابد أن يغطي كافة القطاعات، وهذا المفهوم يستطيع الربط بين محددات النمو على المستوى الكلي والجزئي فهو يضمن من خلال التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي خلق شركات جديدة وخلق فرص عمل جديدة.

(*) الباحثة بالدكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة - عدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨ ص ص ٥٥٥ - ٥٩٨ .

وإنطلاقاً من الإطار العام النيو كلاسيكى للنمو الذى يأخذ به البنك الدولي تم تعريف النمو الإحتوائي على أنه "النمو المتحيز للفقراء"، ويركز هذا الإصطلاح على أهمية النمو لتخفيض الفقر، وأن هذا التخفيض يمكن أن يتحقق من خلال اختيار مجموعة مناسبة من السياسات. وعلى وجه التحديد يعرف البنك الدولي النمو الإحتوائي بأنه: "النمو المستدام على مدى سنوات، والذى يرتكز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة القطاعات، ويُشّغِل الجزء الأكبر من القوى العاملة فى أعمال منتجة.[٢]

٢. **تعريف صندوق النقد الدولي:** يُعرّف صندوق النقد الدولي النمو الإحتوائي على أنه النمو الذى يضمن أشياء عدة وهي: توفير فرص عمل تضمن شعور المواطنين بأنهم غير مهمشين بمجتمعهم ويشعروا بالكرامة، وأن يكون لكلا الجنسين الذكور والإناث فرصًا متساوية للمشاركة فى الاقتصاد، وأن يشعر الفقراء والطبقة الوسطى أن هناك تحسنًا في أحوالهم المعيشية، وأن يكون هناك توزيع عادل للموارد ولا يستأثر بها مجموعة قليلة على حساب السواد الأعظم، وأن يكون هناك احتواء للأفراد في الأمن الغذائي، والإستثمار، والصحة،..الخ، مع ضمان حق الأجيال القادمة في هذا النمو.[٣]

٣. **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تُعرّفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه النمو الاقتصادي الذى يمكن أن يخلق الفرص لجميع شرائح السكان وتوزيع ثمار هذا النمو سواءً المادية أو غير المادية بالإنصاف على جميع طبقات المجتمع، ويعتبر أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الجوانب المادية والثروة هو بعض مظاهر عدم المساواة ولا يمكن أن يُختزل مفهوم عدم المساواة في الجوانب المادية فقط فهناك مظاهر للرفاهة أصبحت ضرورية كالتعليم والصحة وفرص العمل ...الخ.

٤. **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:** يُعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي النمو الإحتوائي على أنه نمو الناتج في مختلف القطاعات الاقتصادية الذى يستمر على مدى عقود، ويخلق فرص عمل منتجة للأغلبية العظمى من السكان في سن العمل، والحد من الفقر.

٥. **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:** يُعرّفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنه النمو الشامل الذى لا يضمن التحسن في الدخول فقط، ولكنه يضمن أيضًا التحسن في أبعاد أخرى غير الدخل والتحسن في الظروف المعيشية للأفراد إلاَّ أن التحدي الأكبر الذى يقف عائقًا أمام هذا التعريف هو كيفية ترابط هذه الأبعاد فيما بينها لتعطي مقياسًا مشتركًا للنمو الإحتوائي.

٦. **تعريف بنك التنمية الأسيوي:** وضع بنك التنمية الأسيوي بُعدين رئيسين للنمو الإحتوائي هما: أولاً: تحقيق النمو المستدام والذى يساعد في خلق الفرص الاقتصادية والتوسع فيها، ثانيًا: ضمان انتشار أوسع لتلك الفرص بحيث يمكن لأفراد المجتمع المشاركة فيها والاستفادة منها.

ويمكن من خلال المفاهيم السابقة أن تتبنى الدراسة تعريف للنمو الإحتوائي بأنه عملية ذات جناحين أحدهما مشاركة الأفراد جميعًا بلا تمييز في تحقيق النمو وجناحها الآخر هو التوزيع العادل لمكتسبات هذا النمو لجميع شرائح المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والمحرومة.

وتجربة قياس النمو الاحتوائي والتي قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي هي تجربة مليئة بالتحديات سواء من حيث حداثة المفهوم أو من جانب آخر من حيث محدودية البيانات وعدم الانتظام في جمعها بشكل عام وعن النمو الاحتوائي بشكل خاص، إلا أن المنتدى الاقتصادي العالمي لم يقف مكتوف الأيدي تجاه هذا التحدي وقام بقياس النمو الاحتوائي للدول التي تتوافر لها بيانات مكتبية من ناحية وبدأ بتوفير بيانات من خلال استطلاع الرأي" Executive Opinion Survey" الذى يُقيّم وجهات نظر أكثر من ١٤ ألف من كبار رجال الأعمال حول دولهم وبيئتهم السياسية، كذلك بدأ يقدم توصياته بالتقارير التي يصدرها بتوفير البيانات غير المتاحة.

ولتحليل وضع دول حوض النيل في مؤشر النمو الاحتوائي، وجد أنه لم يتم سوى ذكر ستة دول من دول حوض النيل في مؤشر النمو الاحتوائي وهي (بوروندي، مصر، كينيا، رواندا، تنزانيا، اوغندا)، وفي ضوء ما تصبو إليه الدراسة للتعرف على دور الإنفاق الاجتماعي في تحقيق النمو الاحتوائي بدول حوض النيل سيتم التركيز على مؤشرات الركائز الخاصة بالتعليم

والصحة من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول ركيزة التعليم وتنمية المهارات، ويتناول المبحث الثاني الخدمات ذات الصلة بالصحة والبنية التحتية، وقدرة تلك المؤشرات على تحقيق مفهوم الاحتواء واستيعاب الفئات المهمشة ومشاركتها في تحقيق هذا النمو داخل كل ركيزة من الركائز، وذلك خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ التي صدر بهما التقرير الخاص بالنمو الاحتوائي.

المبحث الأول: مؤشرات ركيزة التعليم وتنمية المهارات

تبرز أهمية مؤشرات التعليم وتنمية المهارات في علاقتها بتعزيز انتاجية العمل عبر القطاعات المختلفة والتي لا غنى عنها في تحسين الحالة المعيشية وتقليل التهميش الاجتماعي، وقد فرضت التغيرات التكنولوجية – التي باتت سريعة جدًا – تحديات موازية في سوق العمل حيث تم خلق فرص عمل جديدة تختلف في طبيعتها عن فرص العمل التقليدية، وذلك من حيث المهارات التي تتطلبها؛ مما فرض تحديًا على الأنظمة التعليمية وقدرتها على تقديم مخرجات لديها من المهارات ما يتطلبه سوق العمل ومن ثمَّ المساهمة في زيادة الإنتاجية.

ويُعد الوصول لمثل هذه المهارات وتحسين جودتها واكتسابها من خلال النظام التعليمي يُعد ضروريًا لتعزيز إنتاجية العمل، ومن ثمَّ تحقيق النمو والمشاركة فيه والذى يُعد أحد أجنحة النمو الاحتوائي، ومن جانب آخر فإن الاستفادة من هذا النمو بفرص متساوية لجميع الطبقات وجميع الفئات المهمشة يُعد الجناح الآخر للنمو الاحتوائي، ويمكننا القول بأن كل خطوة تتقدمها دول حوض النيل في مؤشرات ركيزة التعليم وتنمية المهارات يجعلها تضع خطوة مثلها في طريق تحقيق النمو الاحتوائي.[٤]

وجدير بالذكر أن هذه الركيزة تتكون من ثلاث ركائز فرعية وهي (الوصول، والجودة، والعدالة) والتي تعكس جناحي النمو الاحتوائي من حيث المشاركة في تحقيق النمو والمشاركة فيه وأيضًا بتوزيع الفرص واحتواء الفئات المستبعدة، ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول بُعد الوصول، ويعرض المطلب الثاني بُعد الجودة، ويتناول المطلب الثالث بُعد العدالة.

المطلب الأول: بُعد الوصول

يتكون بُعد الوصول من ثماني مؤشرات فرعية تتمثل في الشكل التالي رقم (١).

شكل رقم (١)

المؤشرات الفرعية الخاصة بركيزة بُعد الوصول

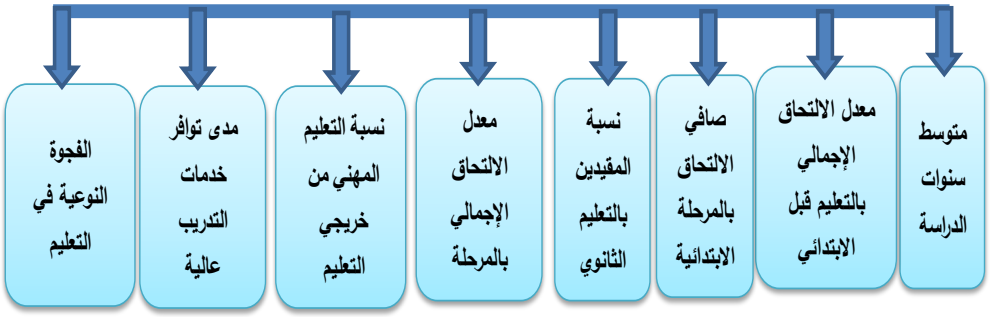

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2017).

والتي سيتم إستعراض وضع دول حوض النيل فيها كما يلي:

١. **مؤشر متوسط سنوات الدراسة**

يشير هذا المؤشر إلى متوسط عدد السنوات التعليمية التي لحق بها الأفراد اللذين تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر، ويتم حسابه بحسب المستويات التعليم (الأساسي،....).

نلاحظ أن الأفراد في العمر ٢٥ فأكثر من السكان قد حصَّلوا أعلى عدد سنوات تعليمية في مصر حيث بلغ متوسط عدد السنوات التي لحقوا بها حوالى ٦,٤ سنة، تلتها كينيا حيث بلغت قيمة المؤشر حوالي ٦,٣ سنة ثم تنزانيا بحوالي ٦,١ سنة وهو ما يُعزز فرص هذه الدول للمضي قدمًا في تحقيقها للنمو الاحتوائي، في حين بلغت النسبة أدناها في دولة بوروندي حيث بلغ المتوسط حوالى ٢,٧ سنة وهو ما يؤخر من مسيرتها لتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢).

شكل رقم (٢)

مؤشر متوسط سنوات الدراسة بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

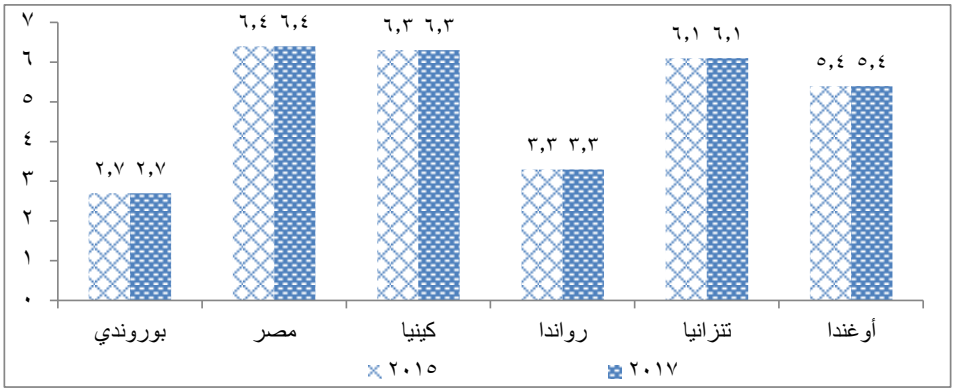

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٢. مؤشر معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم قبل الإبتدائي

يعبر هذا المؤشر عن إجمالي المقيدين في التعليم قبل الإبتدائي بغض النظر عن السن، معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية للتعليم قبل الإبتدائي

وبالنظر إلى الشكل التالي رقم (٣) نجد أن هذا المعدل يبلغ أعلاه في دولة كينيا حيث بلغت هذه النسبة حوالى ٥١,٠٦% خلال عام ٢٠١٥ ثم تزايدت لتصبح حوالى ٧٣,٨% خلال عام ٢٠١٧ ومن الدول التي تزايدت بها هذه النسبة مصر والتي بلغت حوالى ٣٠,٣% خلال عام ٢٠١٧ بعد أن كانت حوالى ٢٧,٥% خلال عام ٢٠١٥ وكذلك رواندا التي تزايدت فيها النسبة لتصبح حوالى ١٤,٣%.

وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة لدولة تنزانيا خلال عام ٢٠١٧ إلى أنها تظل في المرتبة الثانية خلف كينيا بنسبة ٣٢,٣٤% خلال عام ٢٠١٧. وتعد دولة بوروندي هي أقل دول حوض النيل في هذه النسبة حيث بلغت حوالى ٦,٦٦% خلال عام ٢٠١٧. وفي المجمل نجد أن هناك ما بين(٢٦% و٩٣%) من السكان في الفئة العمرية للتعليم قبل الإبتدائي لا تلتحق بالتعليم قبل الإبتدائي وهو ما يؤثر بالسلب على مسيرة هذه الدول لتحقيق النمو الاحتوائي.

شكل رقم (٣)

مؤشر معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم قبل الإبتدائي بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

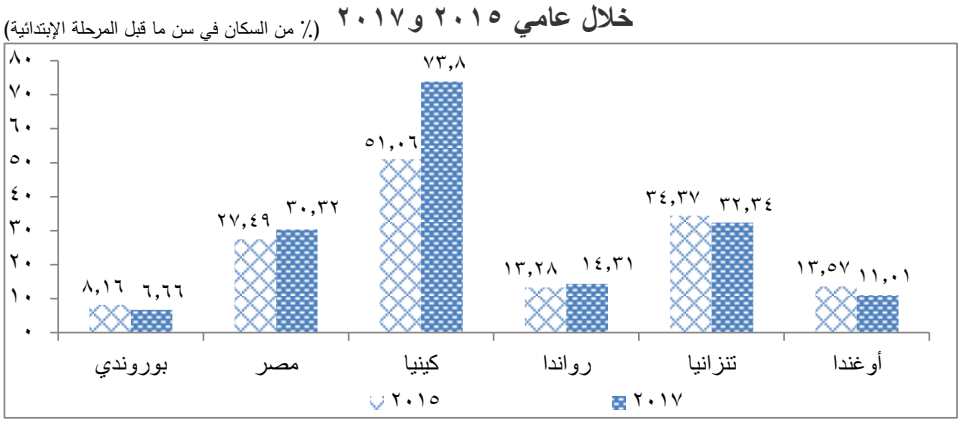

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٣. مؤشر صافي الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية

يدل هذا المؤشر على إجمالي المقيدين في التعليم الإبتدائي معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية للتعليم الإبتدائي. وبالنظر إلى نتائج دول حوض النيل في هذا المؤشر نجد أنها متقاربة في نتائج هذا المؤشر ونلاحظ أنه خلال عام ٢٠١٥ كانت رواندا هي الأولى في هذا المؤشر من بين دول حوض النيل بنسبة ٩٨,٧% إلا أن كينيا هي الأقل من بين الدول في هذه النسبة خلال عام ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة حوالى ٨١,٨% وفي عام ٢٠١٧ كانت مصر هي الأولى بنسبة ٩٨% في حين كانت تنزانيا هي الأقل من بين دول حوض النيل حيث بلغت النسبة حوالى ٨٠,٩% وعلى الرغم من تحسن الدول في هذا المؤشر إلا أنه لاتزال هناك فئة تتراوح ما بين (٢% و٢٠%) من سكان دول حوض النيل في الفئة العمرية للتعليم بالمرحلة الإبتدائية في دول حوض النيل لا تلتحق بالمرحلة الإبتدائية وهو ما يهدد مسيرة النمو الاحتوائي بهذه الدول، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٤).

شكل رقم (٤)

مؤشر صافي الالتحاق بالمرحلة الإبتدائية بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

(٪ من السكان في سن المرحلة الإبتدائية)

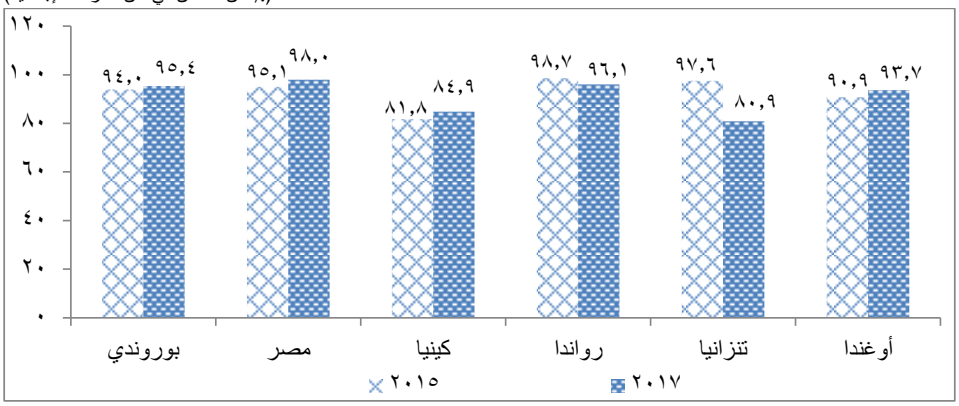

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٤. مؤشر نسبة المقيدين بالتعليم الثانوي

يشير هذا المؤشر إلى إجمالي المقيدين في التعليم الثانوي بغض النظر عن العمر معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية للتعليم الثانوي ونجد أن هذه النسبة تبلغ أعلاها في مصر خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ حيث بلغت حوالى ٨٦,٣%، ٨٦,١% على التوالى وبلغت أدنى قيمة لها في أوغندا حيث بلغت حوالى ٢٧,٦١ % خلال عامي ٢٠١٥و٢٠١٧ ونلاحظ أنه فيما عدا مصر وكينيا فإن هذه النسبة لم تتعد ٥٠% ومما سبق يتضح أن نسبة تتراوح ما بين (١٤% و٧٢%) من سكان دول حوض النيل في الفئة العمرية للتعليم الثانوي لا تلتحق بالتعليم الثانوي مما يؤثر بالسلب على مسيرة هذه الدول في تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٥).

شكل رقم (٥)

مؤشر نسبة المقيدين بالتعليم الثانوي بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

(٪ من السكان في سن المرحلة الثانوية)

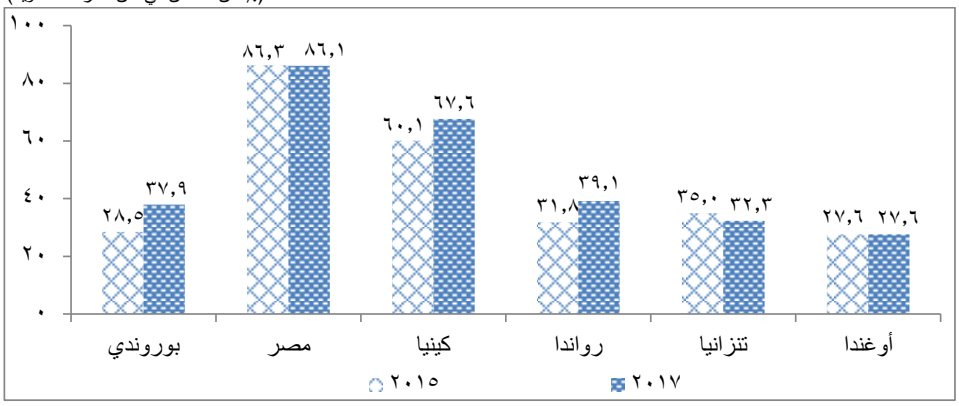

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٥. معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الجامعية

هو إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي بغض النظر عن العمر معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في نفس الفئة العمرية للتعليم العالي ويلاحظ أن هذه النسبة لا تتعدى الثلث في دول حوض النيل حيث أن هذه النسبة تبلغ أعلاها في مصر خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ حيث بلغت حوالى (٣٠,٠٦% و٣١,٦٨%) على التوالي وبلغت أدناها في بوروندي حيث بلغت حوالي ٣,١٧% و٤,٤١%) خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ على التوالي ونلاحظ أنه ما بين (٦٨% و٩٧%) من السكان بالفئة العمرية للمرحلة الجامعية بدول حوض النيل لا تلتحق بالمرحلة الجامعية مما يؤثر سلبًا على مسيرة هذه الدول في تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٦).

شكل رقم (٦)

مؤشر معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الجامعية بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

(٪ من السكان في سن المرحلة الجامعية)

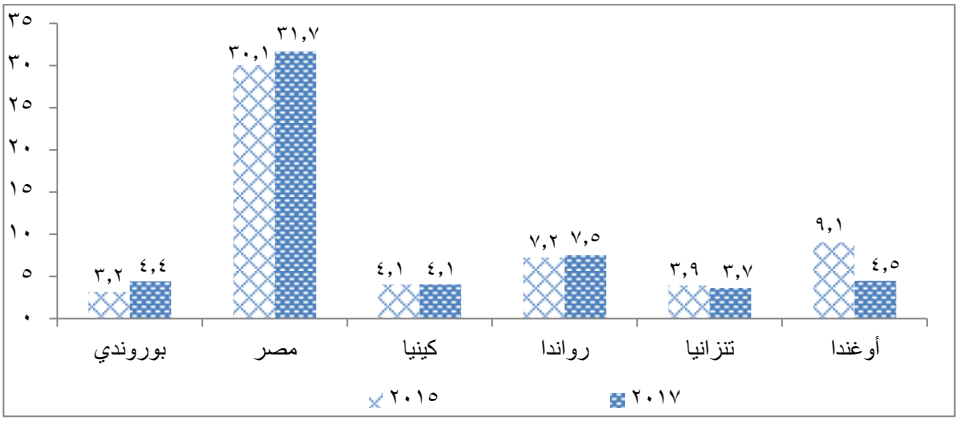

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٦. مؤشر نسبة التعليم المهني من خريجي التعليم الثانوي

تشير هذه النسبة إلى إجمالي المقيدين بالبرامج التقنية والمهنية العامة والخاصة من مجموع طلاب المدارس الثانوية تبلغ هذه النسبة أعلاها في تنزانيا حيث بلغت حوالى ٥٧,٨٤% خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، في حين تعد هذه النسبة مقلقة للغاية في كينيا، حيث تبلغ حوالى ١,٠٣% من طلاب الثانوية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ مما يُعيق من مسيرتها لتحقيق النمو الاحتوائي وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٧).

شكل رقم (٧)

مؤشر نسبة التعليم المنهي من خريجي التعليم الثانوي بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

(٪ من السكان من خريجي التعليم الثانوي)

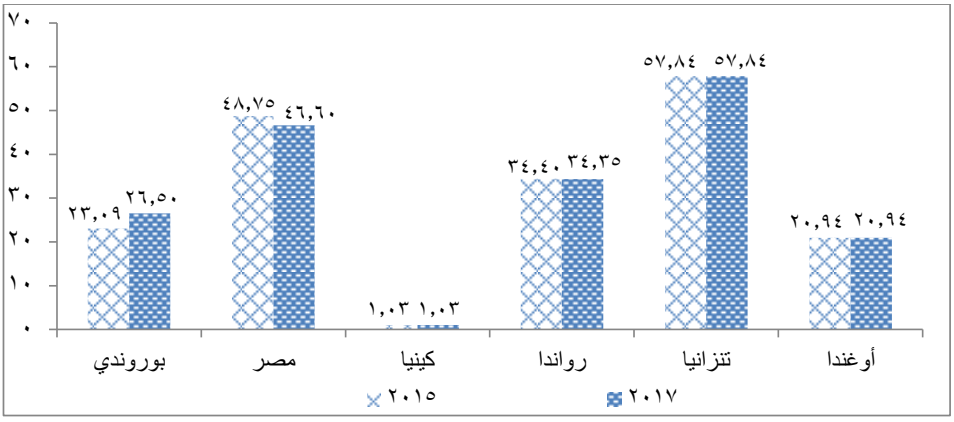

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٧. مدى توافر خدمات التدريب عالية الجودة

لقد أفاد رجال الأعمال في دول حوض النيل حول دولهم عن مدى توافر خدمات التدريب عالية الجودة ونلاحظ أن كينيا هي الدولة الأولى في هذا المؤشر بحسب أراء رجال الاعمال بهذه الدول حيث بلغت قيمة هذا المؤشر ٤,٨ خلال عام ٢٠١٥ وحوالى ٤,٨٣ خلال عام ٢٠١٧ وهي درجة متوسطة تزيد من فرص كينيا في تحقيق النمو الاحتوائي، حيث أن هذا المقياس يتراوح ما بين (١-٧) نقطة في حين تظل درجة بوروندي هي الدرجة المقلقة ما بين دول حوض النيل حيث بلغت قيمة هذا المؤشر حوالي٢,٧٨ وانخفضت خلال عام ٢٠١٧ لتصبح حوالى ٢,٥٧ وبالتالي فإنها تقلل من فرصها في تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٨).

شكل رقم (٨)

مؤشر مدى توافر خدمات التدريب عالية الجودة بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

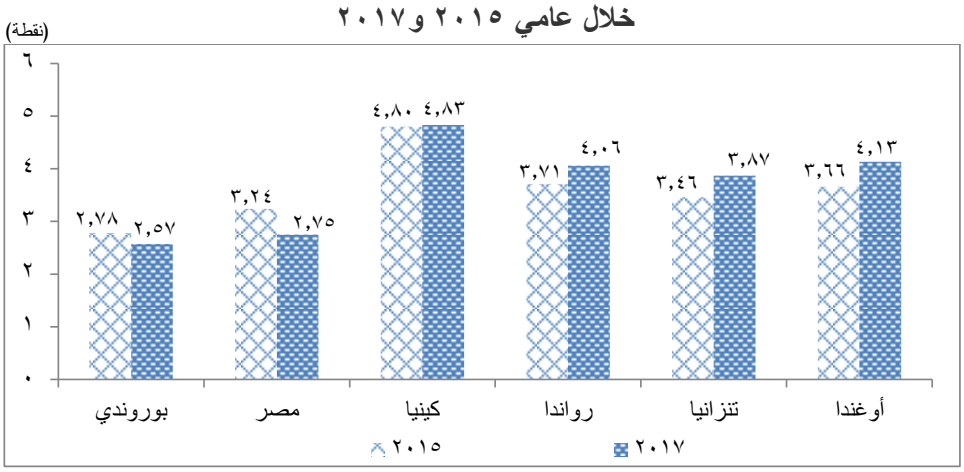

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٨. الفجوة النوعية في التعليم

يقارن هذا المؤشر بين الذكور والإناث في معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي وكذلك الإلمام بالقراءة والكتابة، ونجد أن مصر بها أعلى فجوة بالتعليم بين الذكور والإناث خلال عام ٢٠١٥ في حين أن تنزانيا ورواندا وكينيا وبوروندي كانت لها أعلى فجوة في التعليم بين الذكور والاناث خلال عام ٢٠١٧ وهو ما يقلل من فرص هذه الدول في تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٩).

شكل رقم (٩)

مؤشر الفجوة النوعية في التعليم بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

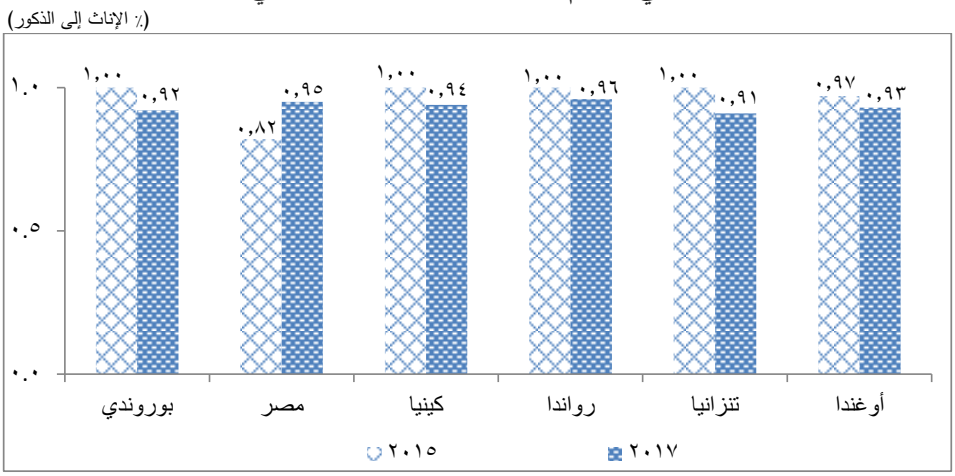

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, **"Inclusive Growth and Development Report"**, (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة " الوصول"

بالنظر لنتائج الركيزة الفرعية الوصول يتضح أن دولة مصر هي الدولة ذات الفرصة الأكبر لتحقيق النمو الاحتوائي من حيث مؤشراتها في ركيزة الوصول خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ في حين أن أقل دولة فرصًا لتحقيق النمو الاحتوائي هي دولة بوروندي، ويلاحظ أن جميع الدول تتحسن مؤشراتها خلال عام ٢٠١٧ مما يدل على أنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق النمو الاحتوائي فيما عدا دولة تنزانيا والتي تراجعت مؤشراتها خلال عام ٢٠١٧ لتصبح في المركز الثالث بعد مصر وكينيا بعد أن كانت بالمركز الثاني في هذه الركيزة بعد مصر خلال عام ٢٠١٥، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٠).

شكل رقم (١٠)

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة الوصول خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

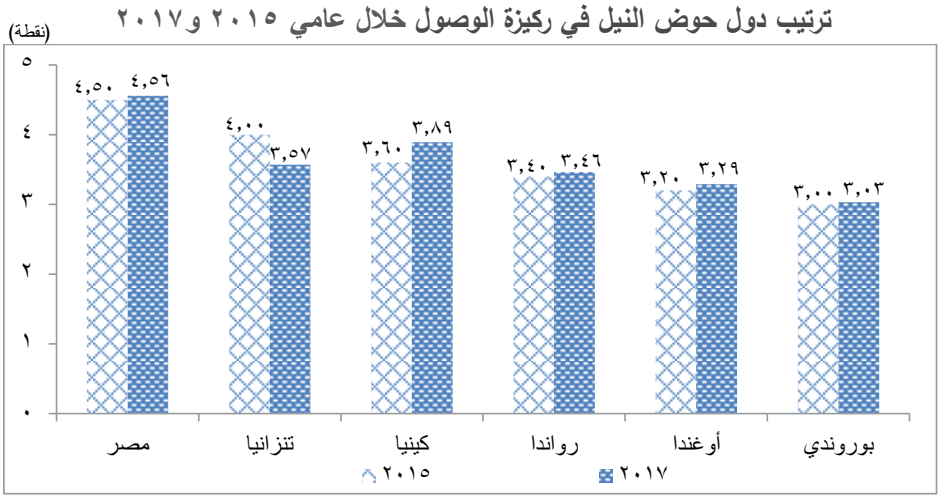

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

المطلب الثاني: بُعد الجودة

يتكون بُعد الجودة من خمسة مؤشرات فرعية تتمثل في الشكل التالي رقم (١١):

شكل رقم (١١)

المؤشرات الفرعية الخاصة بركيزة بُعد الجودة

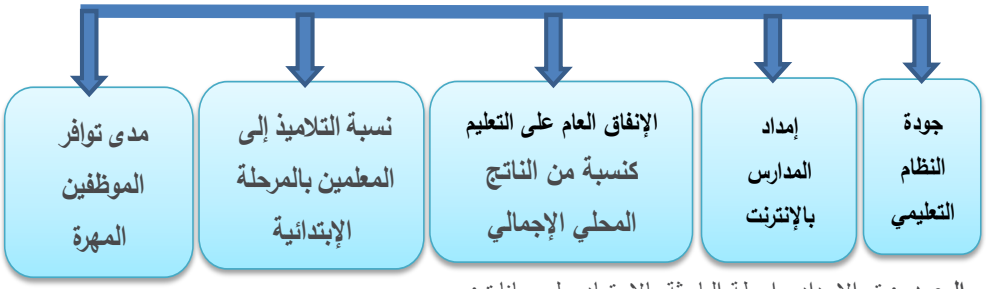

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2017).

والتي سيتم استعراض وضع دول حوض النيل فيها كما يلي:

١. جودة النظام التعليمي

بحسب اراء رجال الاعمال في إستطلاع الرأي الذى يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي يتراوح هذا المقياس ما بين (١-٧) نقطة، ويتضح أن دولة كينيا هي أعلى دول حوض النيل في مؤشر جودة النظام التعليمي، حيث بلغت قيمة المؤشر خلال ٢٠١٥ حوالي ٤,٥١ كما بلغت حوالى ٤,٤٥ خلال عام ٢٠١٧ مما يعزز فرصها لتحقيق النمو الاحتوائي، في حين جاءت مصر في الترتيب الأخير بين دول حوض النيل حيث بلغت قيمة المؤشر حوالى ٢,٩١ خلال عام ٢٠١٥ وحوالى ٢,١٤ خلال عام ٢٠١٧ مما يقلل من فرصها لتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٢).

شكل رقم (١٢)

مؤشر جودة النظام التعليمي بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

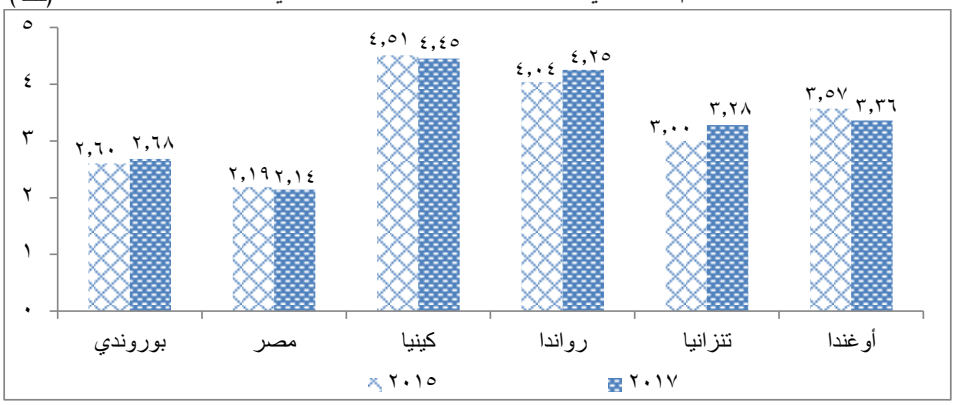

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٢. إمداد المدارس بالإنترنت

يتراوح هذا المقياس ما بين (١-٧) نقطة، وتعد دولة رواندا أكثر دول حوض النيل من حيث توافر الانترنت بالمدارس حيث بلغ المؤشر خلال عام ٢٠١٥ حوالى ٤,٢٩ وبلغت قيمته حوالى ٤,٣٧ خلال عام ٢٠١٧ مما يعزز فرصها لتحقيق النمو الاحتوائي في حين جاءت بوروندي في المرتبة الأخيرة في هذا المؤشر حيث بلغت قيمته خلال ٢٠١٥ حوالى ١,٣٧ وحوالى ١,٨٧ خلال عام ٢٠١٧ لتقلل من فرص تحقيقها للنمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٣).

شكل رقم (١٣)

مؤشر إمداد المدارس بالإنترنت بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

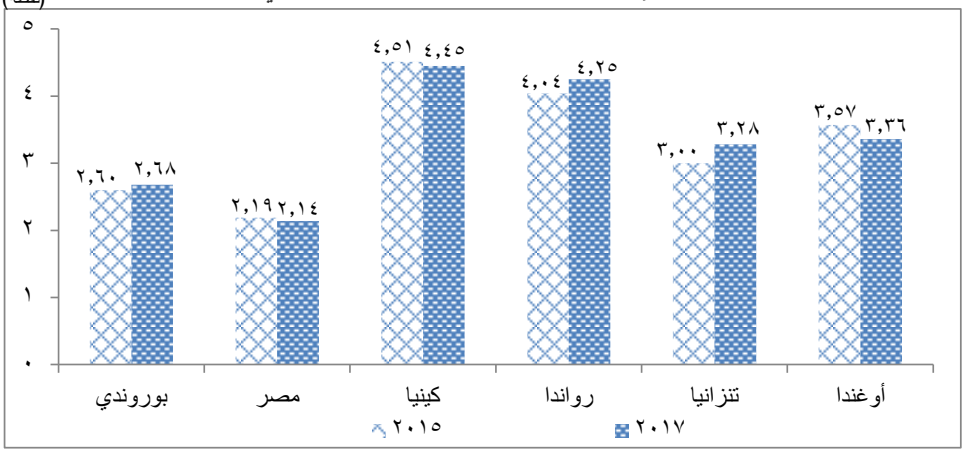

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٣. الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

هو إجمالي الإنفاق العام لكل طالب بالتعليم الإبتدائي كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من خلال شكل رقم (١٤) أن الإنفاق على التعليم في دول حوض النيل كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي منخفض في دول حوض النيل حيث لم تتعدى هذه النسبة ٧% لأي من دول حوض النيل كما أن هذه النسبة انخفضت لجميع الدول خلال عام ٢٠١٧ وهو ما يقلل بشدة من اقتراب هذه الدول من تحقيق النمو الاحتوائي وتعد أوغندا اقل دول حوض النيل في الإنفاق على التعليم حيث بلغت النسبة حوالى ٣,٢٨% خلال عام ٢٠١٥وحوالى ٢,٢ خلال عام ٢٠١٧.

شكل رقم (١٤)

مؤشر الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

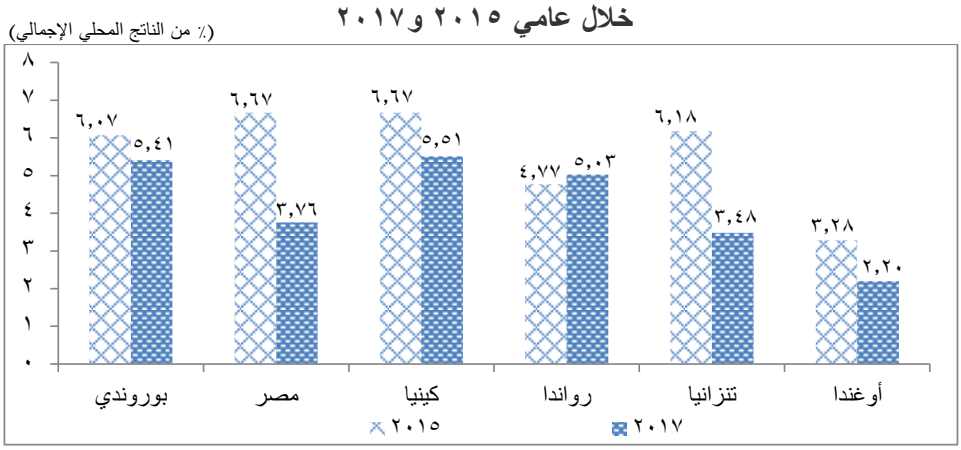

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٤. نسبة التلاميذ إلى المعلمين بالمرحلة الإبتدائية

هي إجمالي عدد التلاميذ المقيدين بالمرحلة الإبتدائية مقسومًا على عدد من المعلمين بالمرحلة الإبتدائية، وتعد مصر هى الافضل من بين دول حوض النيل في هذا المؤشر حيث أن لكل ٢٧ تلميذ في المرحلة الإبتدائية هناك معلم خلال عام ٢٠١٥ في حين بلغت حوالى ٢٣ تلميذ لكل معلم خلال عام ٢٠١٧ وهذا يعزز من فرصها لتحقيق النمو الاحتوائي في حين أن رواندا جاءت في المرتبة الاخيرة خلال عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٧ حوالى ٥٩و٦٠ تلميذ لكل معلم على التوالي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٥).

شكل رقم (١٥)

مؤشر نسبة التلاميذ إلى المعلمين بالمرحلة الإبتدائية بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

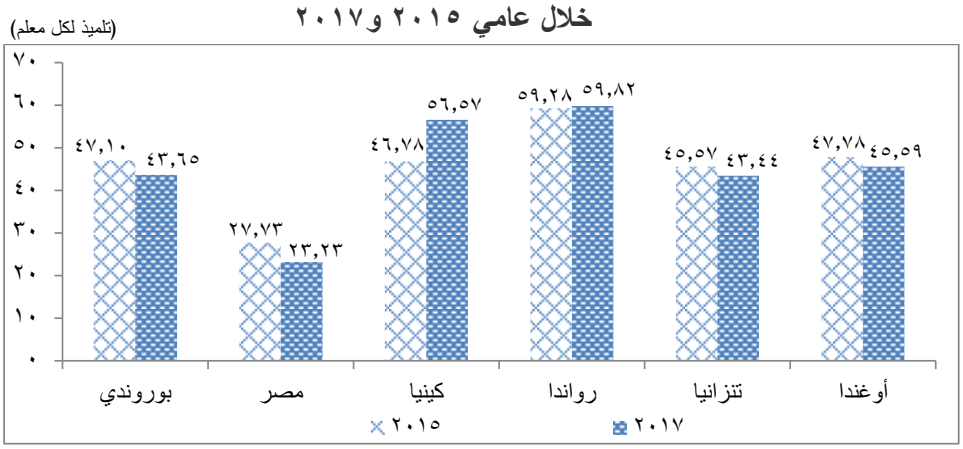

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٥. مدى توافر الموظفين المهرة

يتراوح هذا المقياس ما بين (١-٧) نقطة، ويتم من خلاله قياس مدى سهولة عثور الشركات على الموظفين بالمهارات اللازمة لاحتياجات أعمالهم، ويلاحظ أن معظم دول حوض النيل تقع في مرتبة متوسطة بهذا المؤشر أعلاها دولة كينيا حيث بلغ حوالى ٤,٩١ خلال عام ٢٠١٥ و٤,٨٧ خلال عام ٢٠١٧ مما يعزز فرصها لتحقيق النمو الاحتوائي في حين بلغت أقل قيمة لها في بوروندي والتي بلغت حوالى ٠,٣٥ و٣,٦٨ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ على التوالي وبالتالي تقل فرصها في تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٦).

شكل رقم (١٦)

مؤشر مدى توافر الموظفين المهرة بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

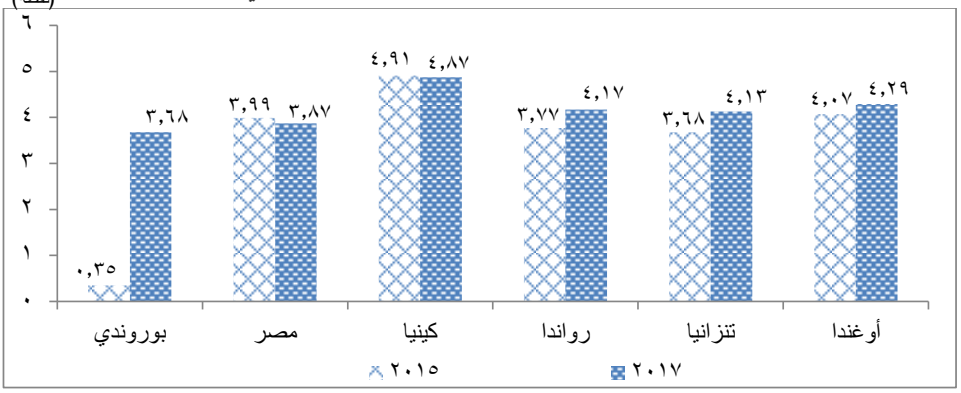

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة " الجودة" لدول حوض النيل

تحتل كينيا المرتبة الأولى في ركيزة الجودة تليها دولة تنزانيا مما يعزز من فرص تحقيق النمو الاحتوائي، في حين جاءت مصر في المرتبة الأخيرة للركيزة وهو ما يقلل من فرص تحقيق النمو الاحتوائي وتتراوح قيم هذا المؤشر لدول حوض النيل ما بين (٣ و٥) وهذا يعني أن هذه الدول تكون في مرتبة وسطى من بين قيم ركيزة الجودة، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٧).

شكل رقم (١٧)

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة الجودة خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

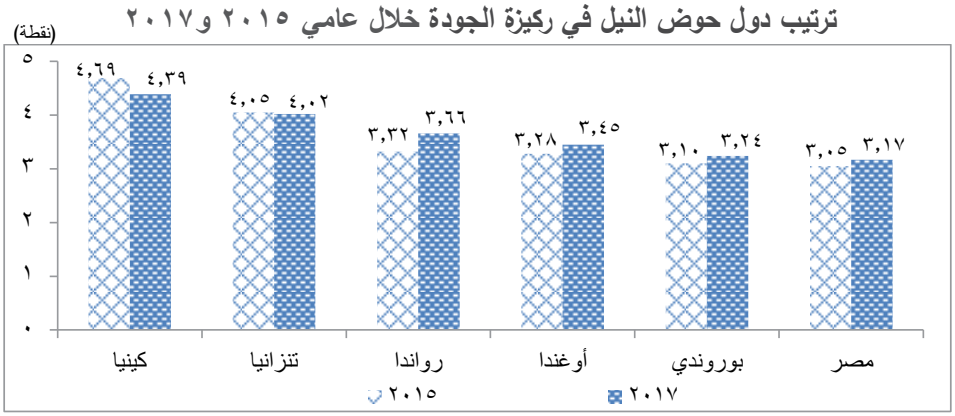

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

المطلب الثالث: بُعد العدالة

يتكون بُعد العدالة من أربعة مؤشرات فرعية تتمثل في الشكل التالي رقم (١٨).

شكل رقم(١٨)

المؤشرات الفرعية الخاصة بركيزة بُعد العدالة

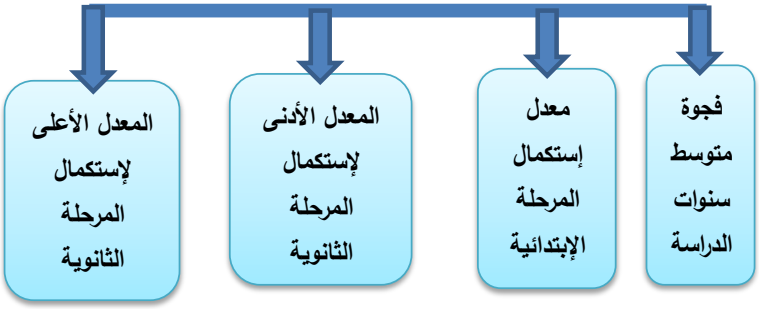

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2017).

والتي سيتم استعراض وضع دول حوض النيل فيها كما يلي:

١. فجوة متوسط سنوات الدراسة

تعد دولة بوروندي هي أعلى الدول في فجوة متوسط سنوات الدراسة بين أعلى ٢٠% وأقل ٢٠%، حيث بلغت قيمة المؤشر ٠,٣ و ٠,٣١ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ مما يقلل من فرص تحقيق النمو الاحتوائي، في حين أن ، أقل الدول في فجوة متوسط سنوات الدراسة خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغت قيمة الفجوة حوالى ٠,٦٧ وكينيا هي أقل دولة في فجوة متوسط السنوات في عام ٢٠١٥ والتي بلغت ٠,٥٦ مما يُعزز من فرصهما لتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (١٩).

شكل رقم (١٩)

فجوة متوسط سنوات الدراسة بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

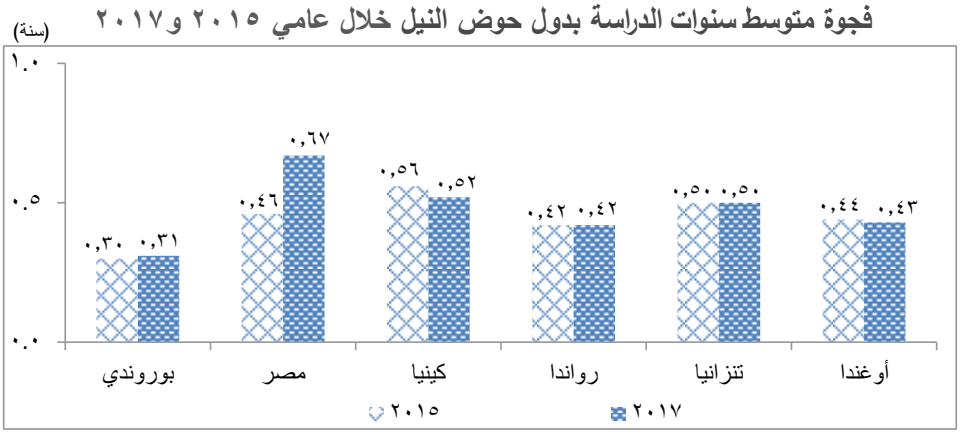

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٢. معدل استكمال المرحلة الإبتدائية

تعد تنزانيا هي الأفضل في معدل إستكمال المرحلة الإبتدائية خلال عام ٢٠١٥، حيث بلغ المؤشر حوالى ٠,٧٢، في حين كانت مصر هي الأفضل خلال عام ٢٠١٧ والتي بلغت حوالى ٠,٨٩ وذلك يعزز فرصهما لتحقيق النمو الاحتوائي في حين أن بوروندي هي الأسوأ في هذا المؤشر خلال عام ٢٠١٥، بينما كانت أوغندا هي الأسوأ خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغت قيمة المؤشر حوالى ٠,٢٨ و ٠,١٩ على التوالي مما يقلل من فرص هذه الدول في تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢٠).

شكل رقم (٢٠)

معدل استكمال المرحلة الإبتدائية بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

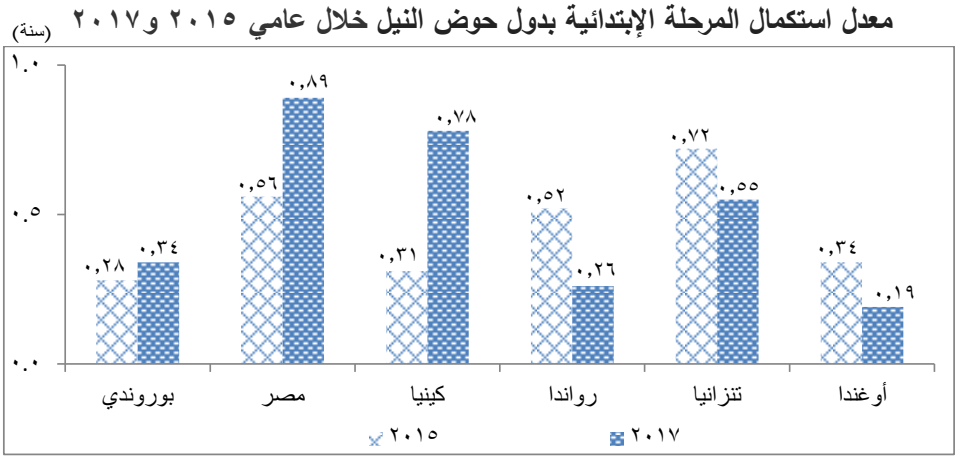

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٣. المعدل الأدنى لاستكمال المرحلة الثانوية

تعد مصر هي الأفضل في المعدل الأدنى لاستكمال المرحلة الثانوية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ حيث بلغ المؤشر حوالى ٠,٧٥ و٠,٥٦ على التوالي مما يعزز فرصها لتحقيق النمو الاحتوائي في حين أن تنزانيا هي الأسوأ في هذا المؤشر، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر حوالى ٠,٠٥ و٠,٠٣ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ على التوالي مما يقلل من فرص هذه الدول في تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢١).

شكل رقم (٢١)

مؤشر المعدل الأدنى لاستكمال المرحلة الثانوية بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

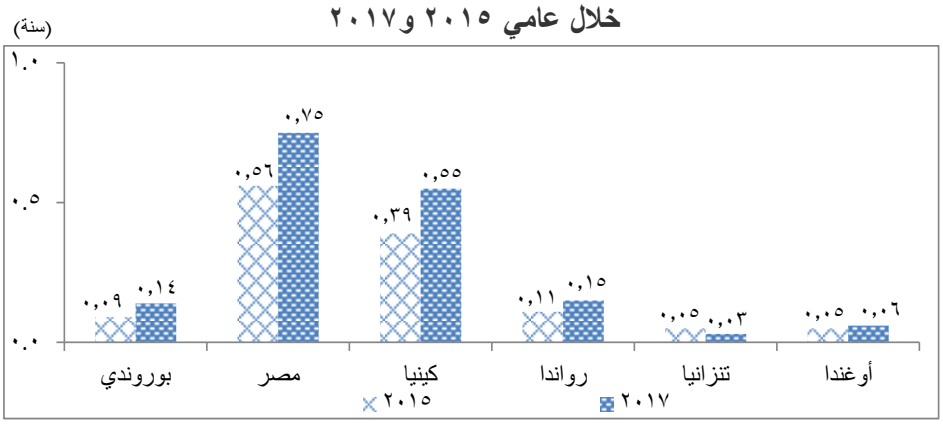

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٤. المعدل الاعلى لاستكمال المرحلة الثانوية

تعد مصر هي الدولة الأفضل من بين دول حوض النيل في مؤشر المعدل الاعلى لاستكمال المرحلة الثانوية حيث بلغت قيمة هذا المؤشر حوالى ٠,٤ خلال عام ٢٠١٥ وحوالى ٠,٦٥ خلال عام ٢٠١٧ تليها دولة كينيا والتي بلغ المؤشر بها حوالى ٠,١ و٠,١٧ خلال عامي ٢٠١٥و٢٠١٧ على التوالي وهو ما يعزز فرصهما لتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢٢).

شكل رقم (٢٢)

مؤشر المعدل الاعلى لاستكمال المرحلة الثانوية بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

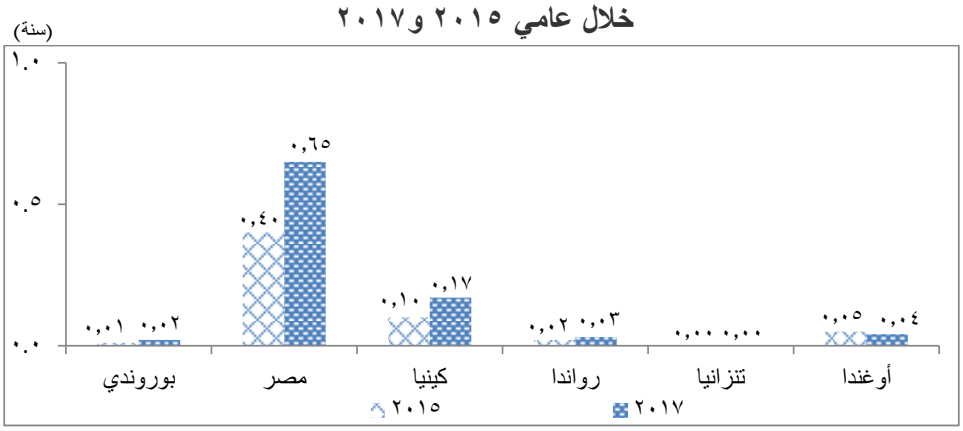

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

ترتيب دول حوض النيل في بُعد العدالة

تعد كينيا هي الدولة الأولى في ركيزة العدالة خلال عام ٢٠١٥ حيث بلغت قيمة الركيزة حوالى ٤,٤١ تلتها مصر بحوالي ٤,٢١ في حين احتلت مصر خلال عام ٢٠١٧ المرتبة الأولى من بين دول حوض النيل وذلك يعزز من فرص تحقيقهما للنمو الاحتوائي وتذيلت دول حوض النيل دولة رواندا، حيث بلغت قيمة الركيزة خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ حوالى ٢,٢٩ مما يقلل من فرص تحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢٣).

شكل رقم (٢٣)

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة العدالة خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

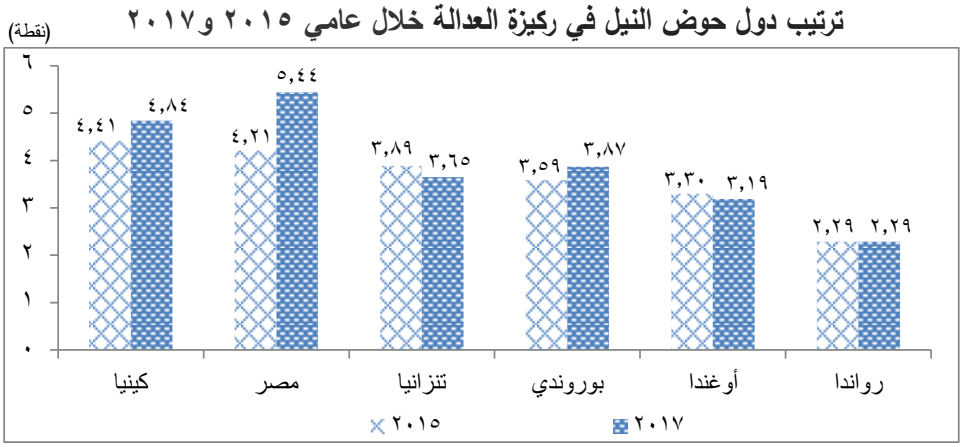

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, **"Inclusive Growth and Development Report"**, (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة "التعليم وتنمية المهارات" لدول حوض النيل

تتراوح قيم دول حوض النيل في ركيزة التعليم وتنمية المهارات ما بين (٣-٥) مما يعني أنها في مرحلة وسطى في هذه الركيزة ولقد تقدمت قيم دول حوض النيل جميعها في هذه الركيزة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ فيما عدا تنزانيا مما يعني أن هذه الدول تسير في الطريق الصحيح لتحقيق النمو الاحتوائي لذا فإن الإهتمام بالتعليم على مستوى يُمكن من الوصول إليه من مختلف المستويات، وأن يتمتع بجودة عالية وشاملة وأن يكون هناك عدالة تمكن الفئات المهمشة من الحصول على التعليم يجعل هذه الدول تقترب من تحقيق النمو الاحتوائي.

وإذا ما أمعنا النظر في نتائج دول حوض النيل على مستوى هذه الركيزة سنجد أن هناك من دول حوض النيل من كان يعاني من ركيزة في حين كان يعتلي القمة في الركائز الأخرى للتعليم فمثلاً نتائج مصر كانت من أفضل دول حوض النيل في مؤشرات الوصول والعدالة إلا أنها كانت تعاني من سوء مؤشرات الجودة لذا إذا أرادت أن تقترب من تحقيق النمو الاحتوائي فلابد لها من التركيز على تحسين جودة التعليم.

شكل رقم (٢٤)

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة التعليم وتنمية المهارات خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

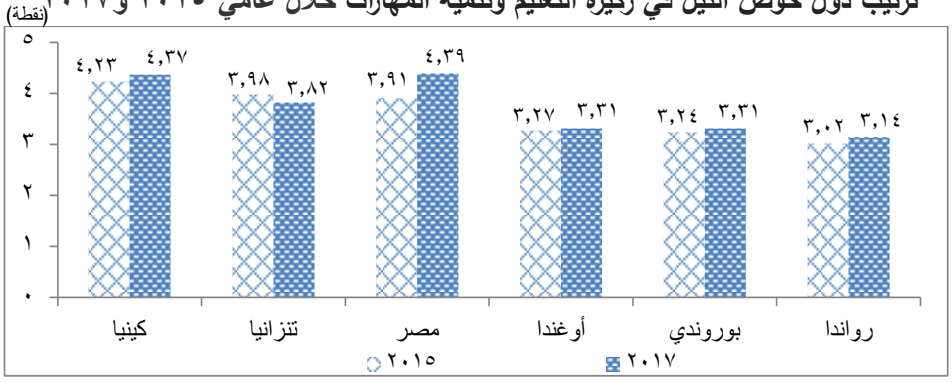

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

المبحث الثاني: الخدمات ذات الصلة بالصحة والبنية التحتية

تبرز أهمية العلاقة بين الصحة والنمو الاحتوائي في أن توفير الخدمات الصحية للقوى العاملة يجعلها تعمل بكامل طاقاتها وبالتالي يعزز من انتاجية العمل والتنافسية للاقتصاد وبالتالي فإن الوصول للخدمات الصحية بجودة عالية من جانب وأن تكون هناك مساواة في الحصول على هذه الخدمات من جانب آخر يساهم في تحقيق النمو الاحتوائي.

ظهرت مؤشرات الصحة في مؤشر النمو الاحتوائي ضمن الركيزة الفرعية بالخدمات ذات الصلة بالصحة والبنية التحتية تحت ركيزة الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ويتكون مؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية من ستة مؤشرات فرعية، وعليه ينقسم المبحث إلى مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول مؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية، ويعرض المطلب الثاني المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية وهي: إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وتكاليف الرعاية الصحية، ونقص التغذية الحصول على مياه الشرب المُحسنة، والحصول على صرف صحي جيد، والفجوة بين الذكور والإناث في الصحة، ويتم تناولهما كما يلي:

المطلب الأول: مؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية

بحسب آراء رجال الأعمال بدول حوض النيل في إستطلاع رأي المنتدى الاقتصادي يتراوح هذا المقياس ما بين (١-٧) نقطة، وجاءت رواندا في المرتبة الأولى في هذا المؤشر، حيث بلغت قيمة المؤشر حوالى ٤,٧٤ و٤,٨٢ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ على التوالي في حين جاءت مصر في المرتبة الأخيرة في هذا المؤشر حيث بلغت قيمته حوالى ٢,١٩ و٢,٢٢ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ على التوالي، ويلاحظ أن قيم دول حوض النيل كانت ما بين (٢-٤) فيما عدا رواندا وهو ما يعني أن اداء دول حوض النيل في هذا المؤشر ضعيف وهو ما يقلل من فرص تحقيق النمو الاحتوائي بهذه الدول، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢٥).

شكل رقم (٢٥)

مؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ (نقطة)

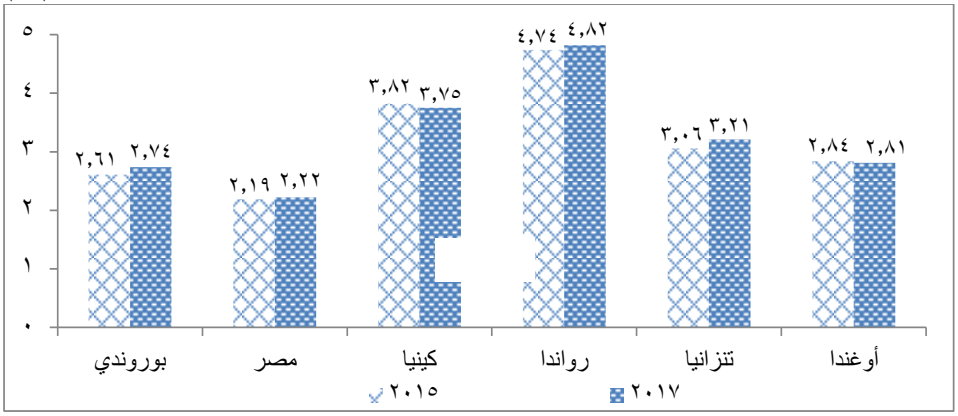

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة "خدمات ذات الصلة بالصحة والبنية الأساسية"

احتلت مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل في ركيزة خدمات ذات الصلة بالصحة والبنية الأساسية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، تلتها في المرتبة دولة رواندا في حين

تذيلت دولة بوروندي دول حوض النيل في هذه الركيزة، ويلاحظ أن دول حوض النيل في وضع متوسط في هذه الركيزة حيث تراوحت قيم دول حوض النيل ما بين (٣ و٥)، إلاَّ أن المقلق بهذه الركيزة أن جميع دول حوض النيل تراجعت في هذه الركيزة ما عدا بوروندي وهذا خلال عام ٢٠١٧ وهذا ما يعني أن معظم دول حوض النيل تسير في اتجاه معاكس لتحقيق النمو الاحتوائي لذا لابد لهذه الدول أن تحسن من مؤشرات الصحة لديها سواء مؤشرات الوصول أو الجودة أو العدالة بين الفئات في خدمات الصحة ولا يخفي أن الإنفاق على الصحة يعد شرطًا ضروريًا للتحسن بهذه المؤشرات، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢٦).

شكل رقم (٢٦)

ترتيب دول حوض النيل في ركيزة "خدمات ذات الصلة بالصحة والبنية الأساسية" خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

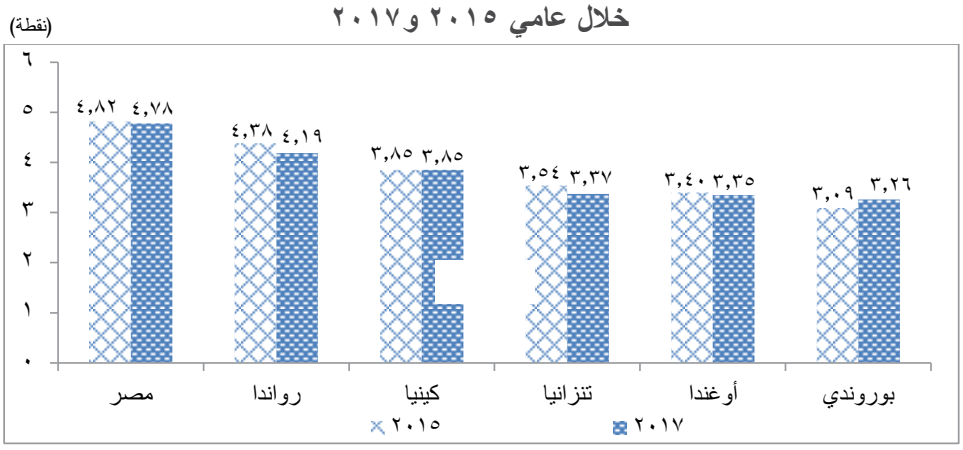

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, **The Inclusive Growth and Development Report, Country Profile**, World Economic Forum, 2015, 2017.

المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية

يتكون مؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية من ستة مؤشرات فرعية تتمثل في الشكل التالي رقم (٢٧):

شكل رقم (٢٧)

المؤشرات الفرعية الخاصة بمؤشر جودة خدمات الرعاية الصحية

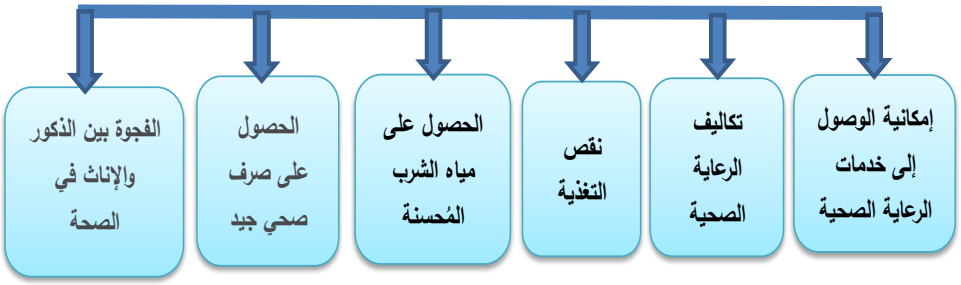

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2017).

والتي سيتم استعراض وضع دول حوض النيل فيها كما يلي:

١. إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

من واقع آراء رجال الأعمال في استطلاع رأي المنتدى الاقتصادي العالمي يتراوح هذا المقياس ما بين (١-٧) نقطة، وجاءت رواندا في المرتبة الأولى من بين دول حوض النيل خلال عام ٢٠١٥ حيث بلغت قيمة المؤشر حوالى ٥,٦ وحوالى ٥,٨٣ خلال عام ٢٠١٧ وذلك يحسن من فرصها في تحقيق النمو الاحتوائي في حين جاءت مصر في المرتبة الأخيرة بهذا المؤشر خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ بحوالي ٣ و٢,٨٩ خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ على التوالي وهذا يقلل من فرص تحقيق النمو الاحتوائي بهذه الدول، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢٨).

شكل رقم (٢٨)

مؤشر إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

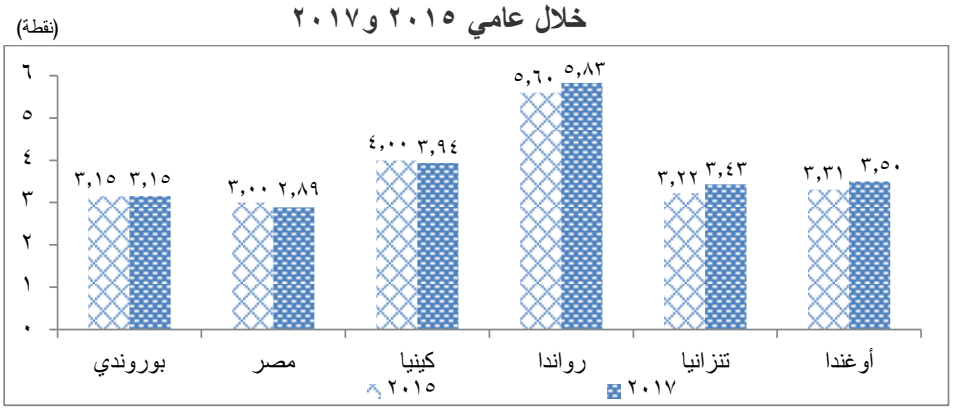

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٢. تكاليف الرعاية الصحية

كانت نسبة تكاليف الرعاية الصحية هي الأقل في دولة كينيا خلال عام ٢٠١٥، حيث بلغت النسبة حوالى ٤,٨٩% من إجمالي الإنفاق على الصحة مما يعزز من فرص تحقيق النمو الاحتوائي لديها في حين بلغت هذه النسبة أعلاها في مصر حيث بلغت حوالى ٥٨,١٧% مما يقلل من فرص تحقيق النمو الاحتوائي لديه في حين بلغت النسبة أعلاها خلال عام ٢٠١٧ في رواندا حيث بلغت حوالى ٧٨,٦% مما يقلل من فرص تحقيقها للنمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٢٩).

شكل رقم (٢٩)

مؤشر جودة تكاليف الرعاية الصحية بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

(٪ من إجمالي الإنفاق على الصحة)

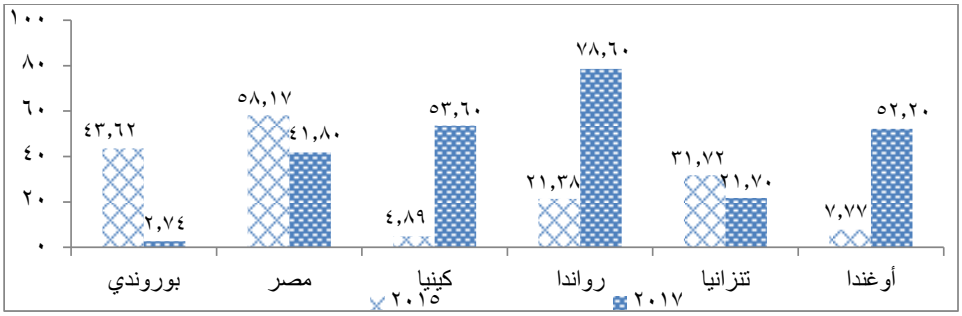

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٣. نقص التغذية

تعد بوروندي هي الأعلى من بين دول حوض النيل في نسبة الذين يحصلون على أقل من الحد الأدنى للطاقة كنسبة من السكان الذين لا يحصلون على كفايتهم من الطاقة الغذائية حيث بلغت هذه النسبة حوالى ٦٧,٣% وهو ما يقلل من فرص هذه الدولة في تحقيق النمو الاحتوائي في حين كانت هذه النسبة أقل ما يمكن في مصر حيث بلغت ٥% وهو ما يحسن من فرص تحقيق النمو الاحتوائي لدى مصر ومن الملاحظ أن هذه النسبة مرتفعة لدول حوض النيل حيث تراوحت ما بين (١٠-٣٠) فيما عدا مصر وبوروندي لذا لابد من تحسين هذه النسبة حتى تستطيع دول حوض النيل من اللحاق بركاب النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٣٠).

شكل رقم (٣٠)

مؤشر نقص التغذية بدول حوض النيل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

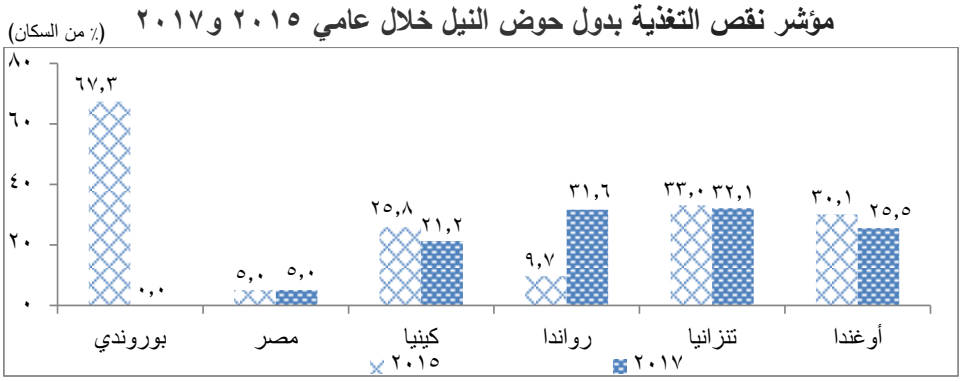

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٤. الحصول على مياه الشرب المُحسنة

احتلت مصر المرتبة الأولى في مؤشر الحصول على مياه شرب محسنة من بين دول حوض النيل حيث بلغت النسبة حوالى ٩٩% كنسبة من السكان خلال عام ٢٠١٥ وحوالى ٩٩,٤ % خلال عام ٢٠١٧ في حين يلاحظ أن تنزانيا احتلت المرتبة الأخيرة خلال عام ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة حوالى ٥٣% واحتلت أوغندا المرتبة الأخيرة خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغت حوالى ١٩,١% ويلاحظ أن هناك ما بين (١%-٨٠%) من بين دول حوض النيل لا يمكنهم الوصول إلى مياه شرب محسنة وهو ما يقف عائقًا كبيرا أمام دول حوض النيل لتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٣١).

شكل رقم (٣١)

مؤشر الحصول على مياه الشرب المُحسنة بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

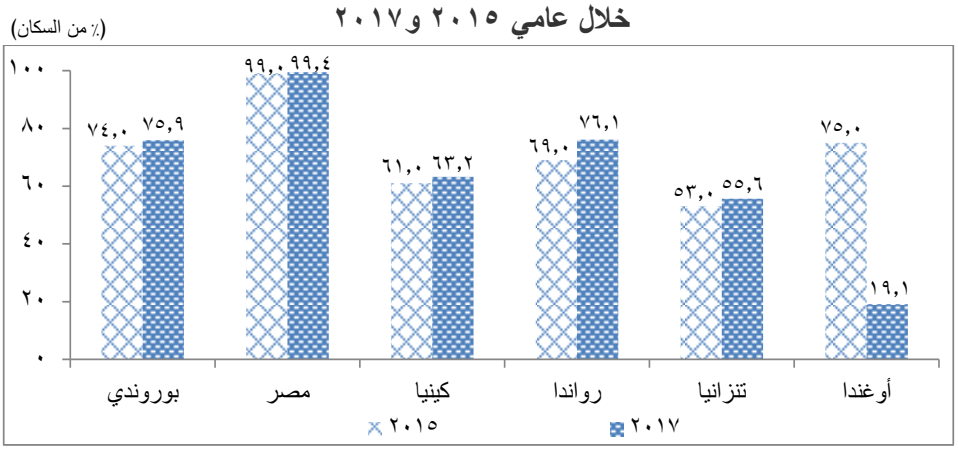

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٥. الحصول على صرف صحي جيد

احتلت مصر المرتبة الأولى في مؤشر الحصول على الصرف الصحي الجيد حيث بلغت النسبة حوالى ٩٥% خلال عام ٢٠١٥ وبلغت حوالى ٩٤,٧ خلال عام٢٠١٧ في حين جاءت تنزانيا في المرتبة الاخيرة حيث بلغت قيمة المؤشر حوالى ١٢% خلال عام ٢٠١٥ و١٥,٦% خلال عام ٢٠١٧ ويلاحظ أنه ما بين (٥%-٨٨%) من سكان دول حوض النيل لا يمكنها الوصول إلى صرف صحي جيد وهو ما يعوق مسيرتها لتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٣٢).

شكل رقم (٣٢)

مؤشر الحصول على صرف صحي جيد بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

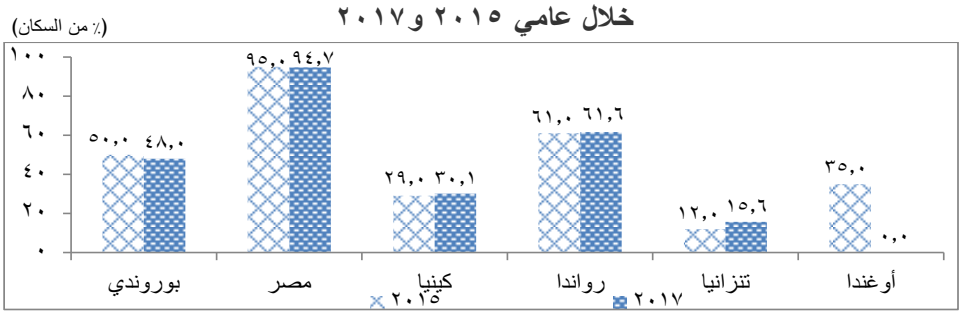

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

٦. الفجوة بين الذكور والاناث في الصحة

جاءت نتائج دول حوض النيل في مؤشرات الفجوة بين الذكور والاناث جيدة حيث لم تقل النسبة في دول حوض النيل عن ٠,٩٧ مما يعني أنه ليس هناك فجوة كبيرة بين الذكور والإناث في الصحة وهو ما يعزز من فرص هذه الدول لتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي رقم (٣٣).

شكل رقم (٣٣)

مؤشر الفجوة بين الذكور والإناث في الصحة بدول حوض النيل

خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧

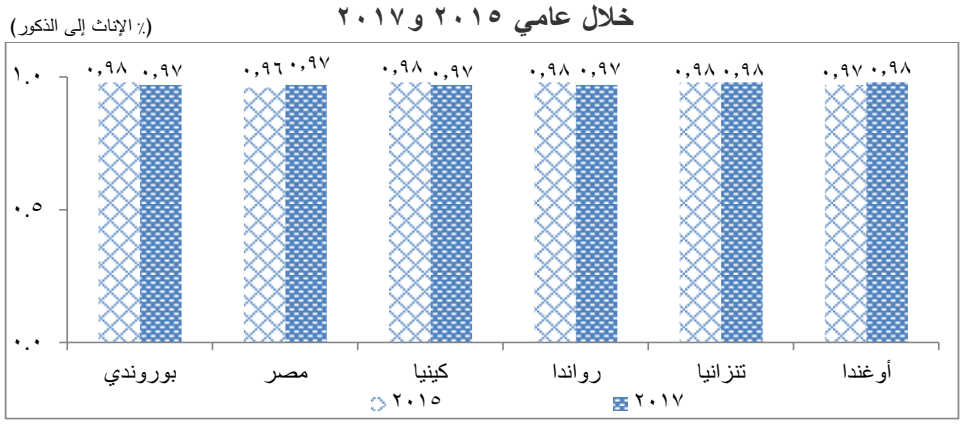

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحثة بالإعتماد على بيانات:

Source: Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, "**Inclusive Growth and Development Report**", (Geneva, World Economic Forum, 2015& 2017).

أهم النتائج :

- تتعدد المفاهيم المختلفة للنمو الإحتوائي، وعلى الرغم من إهتمام الأبحاث والدراسات المتزايد بمفهوم النمو الإحتوائي إلاَّ أنها لم تجتمع فيما بينها على تعريف محدد.

- تتبنى الدراسة تعريف للنمو الإحتوائي بأنه عملية ذات جناحين أحدهما مشاركة الأفراد جميعًا بلا تمييز في تحقيق النمو وجناحها الآخر هو التوزيع العادل لمكتسبات هذا النمو لجميع شرائح المجتمع وخاصة الفئات المهمشة والمحرومة.

- للنظام التعليمي ثلاثة ركائز وهى: الوصول والجودة والعدالة، ويُعد الوصول للنظام التعليمي واكتساب المهارات الخاصة به أمرًا ضروريًا لتعزيز إنتاجية العمل، ومن ثمَّ تحقيق النمو والمشاركة فيه والذى يُعد أحد أجنحة النمو الاحتوائي، ومن جانب آخر فإن الاستفادة من هذا النمو بفرص متساوية لجميع الطبقات وجميع الفئات المهمشة يُعد الجناح الآخر للنمو الاحتوائي، وبالنظر لنتائج ركيزة الوصول يتضح أن مصر هي الدولة ذات الفرصة الأكبر لتحقيق النمو الإحتوائي من حيث مؤشراتها في ركيزة الوصول خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ في حين أن أقل دولة فرصًا لتحقيق النمو الإحتوائي هي دولة بوروندي، ويلاحظ أن جميع الدول تتحسن مؤشراتها خلال عام ٢٠١٧ مما يدل على أنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق النمو الإحتوائي فيما عدا دولة تنزانيا والتي تراجعت مؤشراتها خلال عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٥.

- وتُعد جودة النظام التعليمي من أهم مقومات تحقيق النمو الاحتوائي، وتشير نتائج مؤشرات ركيزة الجودة بالنظام التعليمي إلى أن كينيا احتلت المرتبة الأولى في ركيزة الجودة تلتها دولة تنزانيا مما يعزز من فرص تحقيق النمو الإحتوائي، في حين جاءت مصر في المرتبة الأخيرة للركيزة وهو ما يقلل من فرص تحقيق النمو الإحتوائي وتتراوح قيم هذا المؤشر لدول حوض النيل ما بين (٣ و٥) وهذا يعني أن هذه الدول تكون في مرتبة وسطى من بين قيم ركيزة الجودة.

- وتشير نتائج تحليل مؤشرات ركيزة العدالة إلى أن كينيا هي الدولة الأولى في ركيزة العدالة خلال عام ٢٠١٥، في حين احتلت مصر المرتبة الأولى خلال عام ٢٠١٧ من بين دول حوض النيل وذلك يعزز من فرص تحقيقهما للنمو الإحتوائي وتذيلت دول حوض النيل دولة رواندا مما يقلل من فرص تحقيق النمو الإحتوائي بها.

❖ وفيما يتعلق بالنظام الصحي بدول حوض النيل، احتلت مصر المرتبة الأولى بين دول حوض النيل في ركيزة خدمات ذات صلة بالصحة والبنية الأساسية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، تلتها دولة رواندا، في حين تذيلت دولة بوروندي دول حوض النيل في هذه الركيزة، إلاَّ أن المقلق بهذه الركيزة أن جميع دول حوض النيل تراجعت في هذه الركيزة ما عدا بوروندي وهذا خلال عام ٢٠١٧ وهذا ما يعني أن معظم دول حوض النيل تسير في اتجاه معاكس لتحقيق النمو الإحتوائي لذا لابد لهذه الدول أن تحسن من مؤشرات الصحة لديها سواء مؤشرات الوصول أو الجودة أو العدالة بين الفئات في خدمات الصحة ولا يخفى أن الإنفاق على الصحة يعد شرطًا ضروريًا للتحسن بهذه المؤشرات.

هوامش البحث

(1) Richard Samans, et al, **Inclusive Growth and Development Report,** (Geneva: World Economic Forum, 2015), p1.

(٢) إذا كان السؤال الأهم ليس فقط "كيف يؤدى النمو إلى تخفيض الفقر" ، ولكن أيضاً أن يكون أكثر عدالة (بمعنى تحقيق تفاوت أقل في توزيع الدخول)، فإن مفهوم النمو الاحتوائي لا يقدم الإجابة الكاملة، ولا يعنى بها. أى عندما يكون الحد من التفاوت في توزيع الدخول أحد الأهداف من النمو، فإن استراتيجية النمو الاحتوائي تقتضى إجراءات إضافية لتحقيق ذلك.

(3) https:// imf.org/2017/01/24/inclusive-growth-and-the-imf

(4) Richard Samans, Jennifer Blanke, Gemma Corrigan, Margareta Drzeniek, **"Inclusive Growth and Development Report",** (Geneva, World Economic Forum, 2017).

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

١. مدحت محمد العقاد، **التنمية الاقتصادية**، (الزقازيق: دار القدس للنشر والطباعة، ٢٠٠٢، الطبعة الثالثة).

٢. عبلة عبد الحميد بخارى، **التنمية والتخطيط الاقتصادى: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، (السعودية، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠، الطبعة الأولى).

ثانياً: مقالات:

١. آندرو بيرغ وجوناثان أوستري، "هل يجب المفاضلة بين الاثنين أم يمكن أن يترافقا؟: المساواة والكفاءة" **مجلة التمويل والتنمية** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، المجلد ٤٨، العدد ٣، ٢٠١١).

٢. على عبد القادر، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية" **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** (الكويت: المعهد العربى للتخطيط، المجلد ٥، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٣)

ثالثًا: التقارير:

٣. أحمد الدرش، **الأهداف الدولية للتنمية وتحديات تحقيقها في الدول العربية**، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٠).

٤. مكتب العمل الدولي، **برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥** ، (جنيف: مكتب العمل الدولى، اكتوبر ٢٠١٣).

٥. وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، **اجتماعات تحضيرية مجلس الوزراء الاطار العام وخطوات التنفيذ:** رؤية مصر ٢٠٣٠ (القاهرة، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، ٢٠١٤).

٦. وزارة التخطيط، **الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد والتأسيس للعدالة الإجتماعية خلال المرحلة الانتقالية** في إطار الرؤية التنموية طويلة الأجل، (القاهرة، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، ٢٠١٣).

رابعًا: مواقع الإنترنت:

١. قاعدة بيانات البنك الدولي لدول حوض النيل، ٢٠١٨، ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

٢. الأمم المتحدة، "التحول الشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة"، ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

At:https://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ACPC/ARFSD2016/e1600747-arabic-inclusive_transformation_for_sustainable_development.pdf

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A) Books:

1. Acemoglu, D. and J. Robinson, **Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty** (New York: Crown, 2012).
2. Michael P Todaro, and C. Smith Stephen, **Todaro Economic Development**, 9th ed. (Essex: Pearson Education Limited, 2006).
3. ML. Jhingan, **The Economic of Development and Planning**, 11 th ed, (New Dlhi: Valkas Publishing House PVTLTD, 1979).
4. Oxfam Media Briefing, **Inequality and the End of Extreme Poverty Won't live with Poverty, can't live with Inequality** (Oxford: Oxfam Media Briefing, 2015).
5. Thomas, Pikettys, **The Economist Explains, Explaining the World Daily** (London: The Economist, 2014).
6. Wallace C. Peterson**, Income, Empolyment, and Economic Growth**. 6th ed. (New York: W.W.Norton & Co Inc. 1988).

B) Articles:

1. Dollar David, Aart Kraay, "Growth is Good for the Poor", **Journal of Economic Growth**, Volume 7, Issue3, (Washington, D.C.: World Bank, 2002).
2. Joyeeta ,Gupta, R. M. Nicky and A Ros-Tonen Mirjam, "Towards an Elaborated Theory of Inclusive Development" **European Journal of Development Research** (London: Palgrave Macmillan, Vol. 27, Issue 4, 2015).
3. Kjaer, A., "From 'Good' to 'Growth-Enhancing' Governance: Emerging Research Agendas on Africa's Political-Economy" **Governance in Africa** (Birmingham, University of Birmingham, Vol. 1, No.1, 2014).

C) Working Papers:

1. Ashutosh Varshney, "Democracy and Poverty", (Government and International Studies,**Working Paper No. 46556**, , Notre Dame: University of Notre Dame, 1999).
2. Birdsall, N., "The (Indispensable) Middle Class in Developing Countries; or, The Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest", **Working Paper No. 207** (Washington DC: Centre for Global Development, 2010).

2. Birdsall, N., "The (Indispensable) Middle Class in Developing Countries; or, The Rich and the Rest, Not the Poor and the Rest", **Working Paper No. 207** (Washington DC: Centre for Global Development, 2010).
3. César Calderón, Servén Luis, "The effects of infrastructure development on growth and income distribution", **Working Paper** (Washington, D.C.: World Bank, 2004).
4. Commission on Growth and Development, "The Growth Report- Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development", **Working Paper No. 44986** (Washington DC: Commission on Growth and Development, 2008).
5. Ebert Stiftung Friedrich, "The Quest for Inclusive Growth: Position Paper on the Kenya Vision 2030 Implementation", (Nairobi: Friedrich Ebert Stiftung, 2013).
6. Ghanem, Hafez, "Improving Regional and Rural Development for Inclusive Growth in Egypt" **Global Economy and Development No. 67** (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2014).
7. John Luke Gallup, D. Sachs Jeffrey, D. Mellinger Andrew, **"NBER Program(s)"**, **Working Paper No.** 6849 (NBER, 1998).
   At: http://www.nber.org/papers/w6849.
8. Kraay Aart, Mody Ashoka, "When Is Growth Pro-Poor? Cross-Country Evidence", **Working Paper No. 4/47,** (Washington, D.C.: IMF, 2004).
9. McKinley, Terry, "Inclusive Growth Criteria and Indicators: An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress", **Working Paper Series No. 14** (Metro Manila: Asian Development Bank, June 2010).
10. Olumuyiwa, S. Adedeji, Du Huancheng, and Opoku-Afari Maxwell, "Inclusive Growth: An Application of the Social Opportunity Function to Selected African Countries" **Working Paper No. 13/139** (Washington, D.C.: IMF, 2013).
11. Thorbecke, E., "The structural anatomy and institutional architecture of inclusive growth in sub-Saharan Africa", **Working Paper No. 2014/041** (Helsinki: World Institute for Development Economics Research, 2014).
12. World Economic Forum, **New Growth Models: Challenges and Steps to Achieving Patterns of more Equitable, Inclusive and Sustainable Growth**, (Geneva: World Economic Forum, January 2014).

D) Reports:

1. African Development Bank Group: **AFDB and Ethiopia Partnering for Inclusive Growth**, (Tunis: African Development Bank Group, 2013).
2. Institute For Statistics, UNESCO**, Financing Education in Sub-Saharan Africa, Meeting the Challenges of Expansion, Equity and Quality**, (Paris: UNESCO, November, 2008).
3. Klaus, Schwab, **The Global Competitiveness Report 2015**, (Geneva: World Economic Forum, 2015).
4. Kanza, Elsie S., et al, **World Economic Forum on Africa: Forging Economic Growth, Creating Jobs** (Geneva: World Economic Forum, May 2014).
5. Rahul, Anand. Saurabh Mishra, Shanaka J. Peiris, **"Inclusive Growth: Measurement and Determinants"**, (International Monetary Fund, 2007).
6. R. Lynn Stuart, **Economic Development, Theory and Practice for a Divided World**. 1st ed. (Columbus, Ohio: Prentice Hall, 2002.
7. Rodrik Dania & R. Hausmann& Andres Velasco: **"Growth Diagnostics"**, The Washignton Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance, (Britain: Oxford University, 2008).
8. Samans, Richard, et al, **The Inclusive Growth and Development Report 2015** (Geneva: World Economic Forum, September 2015).
9. The International Monetary Fund (IMF), **World Economic and Financial Surveys World Economic Outlook Database**, 2018. At:https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/01/weodata/index.aspx.
10. World Bank, **What is Inclusive Growth?** (Washington, D.C.: world Bank, 2009).
11. **————**, Commission on Growth and Development (CGD); **The Growth Report Strategies for Sustained Growth & Inclusive Development**, (Washington D.C: World Bank, Commission on Growth and Development (CGD), 2008).
12. UNESCO, **Global Education for All Meeting, Sub-Saharan Africa 2012 EFA Report**, (Paris: UNESCO, November, 2012).

E) Internet Sources:

1. https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/٠١/٢٠١٨/weodata/index.aspx.
2. https://data.albankaldawli.org/country
3. https:// imf.org/2017/01/24/inclusive-growth-and-the-imf.
4. http://www.oecd.org/inclusive-growth.
5. http://www.ipc-undp.org.
6. http://nileis.nilebasin.org/system/files/Nile%20SoB%20Report%20-%20Key%20Messages.pdf
7. http://www.oecd.org/inclusıve-growth/reports/All-on-Board-Making-Inclusive-Growth-Happen.pdf.
8. http://portal.unu.edu/calendar/?go=event.page&id=4813.
9. http://www.cgdev.org/publication/indispensable-middle-class-developing-countries-or-rich-and-rest-notpoor-and-rest.
10. http://siteresources.worldbank.org/INTDEBTDEPT/Resources/468980-1218567884549/WhatIsInclusiveGrowth20081230.pdf.
11. http://www.adb.org/sites/default/files/publication/28493/adb-wp14-inclusive-growth-criteria.pdf
12. http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp13139.pdf